

التفسير الصوتي لبناء الفعل المجهول

د. صباح عطوي
كلية التربية/جامعة بابل

المقدمة:

دخل الدرس الصوتي ميدان جل علوم العربية ، فاستعين به لتفسير ظواهر نحوية كثيرة^(١) ، ولكنه دخل بغزارة إلى علم الصرف ، إذ فسرت معظم ظواهره صرفياً^(٢)، والناظر إلى عملية البناء للمجهول واجد أنها قائمة على تغير صوتي يطرأ على الصوائت ، أما الصوامت فتأبته لا تتغير وهي حاملة الدلالة المركزية ، فالفرق بين (كَتَبَ وَكُتِبَ) إنما هو في حركة الصوائت في حين لم تتغير الصوامت وظلت محافظة على معنى الكتابة .

والفرق بين سافر وسوفر تغيير الألف إلى واو مدٍ وفتحة الفاء صارت كسرة مع بقاء الدلالة ثابتة تحملها الصوامت ، وكذلك الأمر في (مُسْتَخْرَجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ) ، أصبحت كسرة الراء فتحة عند صياغة اسم المفعول ، فالأمر فيما نحسب يقوم على تغيير هذه الصوائت ، بل إن قسماً من نظام هذا التغيير يقوم على مبدأ مخالفة الصوائت . من هنا جاءت فكرة هذا البحث ، فهي محاولة لدراسة ظاهرة بناء الفعل للمجهول صوتياً وتفسيرها بناء على أمرين ، الأول : أن هذا المنطوق كله مجموعة من الأصوات تأتلف فيما بينها لتكوّن المفردات التي تحمل الدلالات التي يسوقها المتكلم في نظام معين وسيلة لغوية .

والآخر : أن جل الظاهرة الصرفية هي تفسير لكيّنونات لغوية حاول القدماء إيضاحها ثم تبعهم الدارسون المحدثون في التفسير ، وربما اختلفوا في أداة التفسير عنهم . غير أن المحصلة واحدة إذ يجمع عمل الفريقين أن صنيعهم كائن على هامش اللغة وليس على ذاتها ، فتفسير أصل الألف في (قام وباع) مثلاً هو أصل افتراضي وليس نطقياً ، ولعل هذا هو الذي شجع الدارسين وسوغ عملهم .

ومنه نستمد العون والتوفيق

بناء الفعل للمجهول

في الاصطلاح :

ذهب غير واحد من الباحثين إلى أن الاصطلاح (ما لم يسم فاعله) اصطلاح كوفي ، يقابله عند البصريين اصطلاح الفعل الذي بني للمفعول أو المبني للمجهول^(٣). ويبدو أن جل الباحثين قد اعتمدوا على النقل ، لا الرجوع إلى منابع هذا المصطلح في أمات كتب المذهبين ، مما أوقع بعضهم في تناقض عند كلامهم على هذا المصطلح ، فبعد أن قرر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) في الصفحة ١٢١ ، أنه من مصطلحات الكوفيين الخاصة في باب المرفوعات ، عاد في الصفحة التي تليها ليقول : ((على أن ما لم يسم فاعله قد استعمله البصريون أيضاً كالمبرد وابن السراج والزجاجي وابن جني وغيرهم كثير)) ، وقد أحال على كتبهم ، أقول : كيف يكون خاصاً بالكوفيين وقد استعمله البصريون باعتباره هو ؟

(١) ينظر مثلاً : قضايا صوتية في النحو العربي ، د . طارق عبد عون الجنابي (بحث)

(٢) ينظر مثلاً : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د . الطيب البكوش .

(٣) ينظر : أبو زكريا الفراء : ٤٤ ، الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري : ١١٣ ، المدارس النحوية د. شوقي ضيف : ٢٠٠

الحق أن هذا المصطلح من استعمال البصريين والكوفيين ، وسيبويه درسه تحت تسمية المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول^(١)، ولم أجده يستعمل اصطلاح الفعل المبني للمجهول كما زعموا ، بل يعبر عنه بصيغة فُعِلَ ويُفَعَّل وتصريفهما^(٢)، فمثلا قال : ((هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ))^(٣)، وهذا عائد إلى أن المصطلح النحوي في زمنه لم يكن قد اكتسب الاستقرار والنضج ، وعبر عنه المبرد بقوله : ((المفعول الذي لا يذكر فاعله))^(٤)، واستعمل اصطلاح (ما لم يسم فاعله) قائلا : ((فإن بنيت شيئا من هذه بناء ما لم يسم فاعله فإنك تجربها مجرى الثلاثة في القلب وتسلم صدرها))^(٥). كذلك استعمله ابن السراج قائلا : ((وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أُعْطِيَ زيد درهما))^(٦) فضلا عن استعماله مصطلح الفعل المبني للمفعول^(٧)، فواضح أن هذا المصطلح يستعمله البصريون والكوفيون ، فهو ليس خاصا بالكوفيين^(٨)، بل من المصطلحات المشتركة في الاستعمال بينهم .

كيفية بناء الفعل للمجهول

أفعال العربية على نوعين : مبني للمعلوم ، وهو ما ذكر معه الفاعل ، ومبني للمجهول ، وهو ما لم يذكر معه الفاعل ، والأول هو الأصل ؛ لأن الآخر مأخوذ منه بتغيير يحدث في بنية الفعل وعلى الوجه الآتي :

أ. الفعل الماضي :

وقاعدته عند بنائه للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر ، نحو : ضُرِبَ وعُلِمَ ودُحِرَجَ^(٩)، فإن كان الماضي مبدؤا بقاء المطاوعة أو أي تاء مزيدة ، ضم مع أوله التاء ، فنقول في (تَدَحْرَجَ وتَعَلَّمَ : تَدَحْرَجَ وتُعَلَّمْ)^(١٠)، ولو لم يضم ما بعد التاء لالتبس في حال الوقف بصيغة المضارع المطاوع له نحو : تُكَلِّمُ وتُجَاهِلُ وتُدَحْرَجُ. وإن كان مبدؤا بهمزة وصل اتبع الثالث الأول في الضم ، فنقول : أُسْتُخْرِجُ وأُنْطَلِقَ ، ولو اقتصر فيه على ضم أوله وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمجهول بالأمر إذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو : ألا استخرِجْ . أما إذا كان ثاني الفعل الماضي ألفا زائدة نحو : دافع وقاتل ، فعند بنائه للمجهول تقلب هذه الألف واوا رعاية للضمة قبلها فتقول : دُوفِعَ ، وقُوْتِلَ .

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٢/١

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤٢-٢٨٢-٢٨١/٤

(٣) المصدر نفسه : ٦٧/٤

(٤) المقتضب : ٥٠/٤

(٥) المقتضب : ١٠٥/١ ، وينظر أيضا : ١٧٣/١

(٦) الأصول : ٨٦/١ ، وينظر أيضا : ٩١-٩٠/١

(٧) ينظر : الأصول : ٨٦-٨٧/١

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٠٢/١ ، ١١٢ ، ٢١/٣ ، مجالس ثعلب : ١١٣/١ ، ٢٠٨

(٩) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٧

(١٠) ينظر : شرح الأشموني : ١٧٨/٢

كذلك الأمر إن كانت الألف ثالثة زائدة ، نحو : تقارب وتباعد ، فعند بنائها للمجهول نقول : تُقَوِّرِبْ وتُتَوَعِّدْ^(١). وقد ذهب ابن السراج إلى أن الغرض من هذا البناء غرض دلالي ، وإنما كان لقصد المخالفة بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول ((لئلا يلتبس المفعول بالفاعل))^(٢). أما الفعل الماضي الثلاثي الأجوف ، فالواوي نحو (قال) فيه ثلاث لغات :

الأولى : - وهي أعلاها^(٣) - أن نقول : قِيلَ ، والأصل فيها : قُولَ ، ثم أُعِلَّ حملا له على ما سمي فاعله ، أو قل : إن الكسرة ثقيلة مع الواو ؛ فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها ، فانظر كيف تغلبت حركة على حركة ، ثم قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصارت (قِيلَ) فاستوى فيه ذوات الواو والياء .
والصرفيون العرب القدماء لم يفسروا لنا كيفية تحول الياء من احتكاكية إلى مدية ، والفرق بينهما كبير في المخرج والوظيفة وكأني بآبن يعيش يحس بالفرق الصوتي فيقول : ((فصار اللفظ بها بكسرة خالصة وياء خالصة))^(٤).

والثانية : أن تنطق القاف بين الضم والكسر حرصا على بيان الأصل ، أي لا نخلصها عند النطق بها إلى الكسر ولا الضم ، وهذا ما يسمى (الإشمام) وهو لا يظهر إلا باللفظ^(٥). وقد أوضحه الأشموني قائلا : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر^(٦).

والثالثة : أن تبقى الضمة حرصا على بناء الكلمة وتحذف الكسرة من الواو لثقلها فنقول : قُولَ^(٧). فقد قرئ قوله تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ {البقرة/ ١١} بِاتِّمَامِ الضم ، وقرئ بالكسر ، واختار مكي الكسر لأنه قال : والكسر أولا هما عندي ، محتجا لهذا الاختيار بقول أبي الطاهر : ((والكسر سنن العربية)) وقول أبي حاتم : ((وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر وعلى الألسنة أخف ، وفي قياس النحو أجود))^(٨).

أما الأجوف اليائي ففيه ثلاثة أوجه أيضا :

الأول : بُيِعَ ، والأصل : بُيِعَ ، ثم نقلت كسرة الياء إلى الباء بعد سلب حركتها .

والثاني : بإشمام الباء شيئا من الضم ، وعليه قراءة الكسائي^(٩) قوله تعالى : { وَغِيضَ الْمَاءِ } (هود/ ٤٤) وقرأ غيره بإخلاص الكسر^(١٠).

والثالث : ضم الأول إشعارا بالأصل ومحافظة على البناء ، وحذف الكسر من الياء ، فتقع الياء ساكنة بعد ضم ، فتقلب واوا ، فنقول : بُوعَ فيستوي ذوات الياء والواو ، ولا شك في أن الياء كانت احتكاكية فأصبحت واوا مدية ، وهم لم يوضحوا لنا هذا التحول .

(١) ينظر : الصرف : ١٢٢ ، المذهب في علم التصريف : ١٤٦

(٢) الأصول : ٨٦/١

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٧

(٤) المصدر نفسه : ٧٠/٧

(٥) ينظر : المذهب : ١٤٧

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ١٧٨/٢

(٧) ينظر : شرح التصريح : ٤٣٧/١

(٨) الكشف عن وجوه القراءات : ٢٣٢/١ ،

(٩) ينظر : النشر : ٢٠٨/٢

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٧ ، وشرح ابن عقيل : ٥٠٥/١

وعند إسناد الأجوف المبني للمجهول إلى الضمير المتحرك حذفت عينه وكسرت فاؤه إذا كانت تضم عند بنائه للمعلوم ، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم ، فإن كانت فاؤه تكسر في البناء للمعلوم فإنها تضم في المبني للمجهول ، فنقول على الأول : سِفْتُ ، أي : ساقني فلان ؛ لأن المبني للمعلوم سَفْتُ ، وعلى الثاني نقول خُفْتُ ؛ أي أخافني فلان ، لأن المبني للمعلوم خَفْتُ^١ . أما الفعل الثلاثي المضعف مثل مَدَّ وَرَدَّ فيجوز عند بنائه للمجهول وجهان :

الأول : ضم الفاء وهو الأفصح ، **والثاني** كسرهما ، وعلى الكسر قرئ^٢ : { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } (يوسف/ ٦٥) و { وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ } (الأنعام / ٢٨) ، وقد جوز بعض النحويين الإشمام^٣ . أما الماضي على وزن (افعل وانفعل) معتل العين مثل : (اختار وانقاد) فيجوز فيها الضم ، فنقول : (اختور وانقود) ، ويجوز الكسر فنقول : (اختير وانقيد) ، وجوزوا الإشمام فيه أيضا^٤ . أما إذا كان الفعل الماضي ناقصا فعند بنائه للمجهول تقلب ألفه ياء ؛ وذلك لانكسار ما قبلها ، سواء أكان الفعل واويا أم يائيا ، فنقول في (دعا) : (دُعِيَ) ، وفي (بنى) : (بُنِيَ) . ولكن ما الصلة بين الألف والياء ؟ وما نوع هذه الياء ؟ أهى مدي أم احتكاكية ؟ لم يقل عنها الصرفيون شيئا .

ب. الفعل المضارع

يبنى الفعل المضارع للمجهول بضم أوله حملا له على أول الماضي ، وفتح ما قبل الآخر لتعتدل الضمة بالفتحة ؛ لأن المضارع أثقل من الماضي ، نحو : يُضْرَبُ وَيُدْحَرَجُ وَيُسْتَحْرَجُ ، إذا كان سالما ، أما الأجوف الواوي أو اليائي نحو : يقول ويبيع ، فعلى القاعدة السابقة ينبغي أن يكون الفعلان : يُقُولُ وَيُبِيعُ ، فالواو والياء متحركان وقبلهما حرف ساكن صحيح ، ثقلت الحركة عليهما ، فتنقل إلى الصحيح الساكن قبلهما فنقول فيهما : يُقُولُ وَيُبِيعُ ، والآن تحرك الواو والياء أصلا وانفتح ما قبلهما^٥ فقلبا ألفا ، أو قل : أسكن الواو والياء فقلبا ألفا رعاية للفتحة قبلهما ، فنقول فيهما : يُقَالُ وَيُبَاعُ ، فإن كان المضارع ناقصا ، فعند بنائه للمجهول تتحول الواو أو الياء إلى ألف لانفتاح ما قبلهما ، فنقول في يدعو : يُدْعَى ، وفي يرمى : يُرْمَى .

ج. الأمر :

الغالب في الفعل المبني للمجهول أن يكون للغائب ، ولما كان الأمر مخاطبا فلا يبنى للمجهول ، وإذا أريد بناء الأمر للمجهول في سياق الكلام عمدنا إلى المضارع المبني للمجهول مقرونا بلام الأمر فنقول : لِيُقْرَأَ الكتابُ . هكذا قال علماء الصرف القدماء عن بناء الأفعال للمجهول ، وزادوا في تفصيل ذلك بأن قالوا : إنما وجب هذا التغيير لقصد المخالفة بينه وبين الفعل المبني للمعلوم بحسب تعبير ابن السراج المتقدم- ولئلا يلتبس المفعول بالفاعل – وتعبيره المخالفة ذو قيمة كبيرة عندنا ، وستنفعنا للانطلاق منها عند بحث هذا التغيير في ضوء

(١) ينظر : شرح الأشموني : ١٨٣/٢ ، الصرف : ١٢٢ ، المذهب : ١٤٩

(٢) ينظر في الآية الأولى : شرح الأشموني : ١٨٣/٢ ، البحر المحيط : ٣٢٣/٥ ، وفي الثانية : شرح الأشموني : ١٨٣/٢ ، البحر المحيط : ١٠٤ / ٤

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٠٦/١ ، المذهب : ١٥٠

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٠٧/١

(٥) بعد نقل الحركة .

الدراسة الصوتية الحديثة . وقالوا أيضا : إن التغيير إنما اختير للمبني للمجهول لأنه أقل استعمالا ، فهو خروج عن الأصل إلى الفرع ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل . وعمدوا إلى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي ؛ لأنه بناء ينفرد به ، فلا يشركه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال المبنية للمعلوم ، وقيل : ((إنما ضم أوله لأن الضم علامة من علامات الفاعل ، فكان هذا الفعل دالا على فاعله ، فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه))^١ .

ويرى الرضي أن غرابة هذا البناء لتناسب غرابة هذا النوع من الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به وهو الفاعل^٢ . ثم جاءوا بتعليل صوتي يستدعي منا وقفة للتأمل عندما بحثوا سبب ضم أوله وكسر ما قبل الآخر ، لا العكس ، فقالوا : إن الأول أولى ؛ لأنه أخف عليهم ، لأن الخروج من الضم إلى الكسر أخف من الخروج من الكسر إلى الضم ، لأنه إذا بدئ بالأخف وثني بال أثقل كانت الكلفة أثقل من الابتداء بال أثقل ثم يؤتى بالأخف ، ألا ترى أنه لو فتح ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال ، فنحو : فَعَلَ أيسر وأخف من فَعُل . والذي يبدو لنا أن هذا الكلام ليس بمطرد ، ولا على إطلاقه ، لأن اطراده يعني أن لا نجد أبنية في اللغة فيها خروج من الخفيف إلى الثقيل ، وهذا الباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي قد جاء على صيغة (فَعُل) ، وفيها خروج من الأخف إلى الأثقل ، ومن ذلك الخروج من الفتح إلى الكسر في صيغة (فَعُل) ، لذلك فإن العلماء قد اجتهدوا كثيرا ليفسروا قراءة أبي السمال^٣ : { وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحُبُكِ } (الذاريات/٧) إذ قربكسر الحاء . إن المتأمل لبناء الفعل للمجهول لواجد أن هذا العمل كله قائم على تغيير الحركات ، أما الحروف فهي ثابتة . أو قل بحسب تعبير الصوتيين : إن الأمر كله قائم على تغيير المصوتات ، أما الصوامت فهي ثابتة تحمل الدلالة وتستقل بها . فانظر إلى الفرق بين الفعلين (ضَرَبَ وضُرِبَ / ضَ - رَ - بَ / / ضُ - رَ - بَ /) .

وبين الفعلين : ضَارَبَ ، ضُورِبَ : ضَ - رَ - بَ / / ضُ - رَ - بَ / .

وأنت ترى أن الصوامت (ض ، ر ، ب) ثابتة ، والمتغير المصوتات ، على أننا نذهب مع ما يراه الصوتيون المحدثون : أن المصوتات على نوعين : قصيرة ، وهي الفتحة والضمّة والكسرة ، وطويلة وهي الألف والواو والياء المديات^٤ .

وعلى وفق هذا المنهج نستطيع أن ندرس هذا التغيير على الوجه الآتي :

١. الفعل الماضي :

فالثلاثي نحو (كَتَبَ) تغيرت فيه الفتحة الأولى - وهي قمة المقطع الثاني - إلى كسرة ، أي : / كَ - تَ - بَ / .

كذلك ما كان مبدؤا بقاء المطاوعة ، نحو تَدَخَّرَجَ أصبحت تُدَخَّرَجُ ، إذ تحولت الفتحة في المقطع الأول إلى ضمة ، وكذلك الفتحة في المقطع الثاني ، أي / تَ - / ، / تَ - / ، / دَ - حَ / ، / دَ - حَ / ، وكذلك الفتحة في المقطع ما قبل الأخير / رَ - / أصبحت كسرة / رَ - / ، والتغيير كله : / تَ - دَ - حَ - رَ - جَ - / / تَ - دَ - حَ - رَ - جَ - / .

(١) شرح المفصل : ٧١/٧

(٢) ينظر : شرح الرضي : ١٣٣/٤

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٦٥٨-٦٥٧/٢

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية : ٣٩ ، دراسات في علم اللغة ، ١٢٦ ، فصول في فقه اللغة : ٣٩٧ ، في البحث اللغوي عند العرب : ٨٤ ، التشكيل

فإن كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل نحو (استخرج) فعند بنائه للمجهول تتحول حركة المقطع الأول إلى ضمة أي : /ء-س/ /ء-س/ ، تماثلها حركة المقطع الثاني أي : /ت-خ/ /ت-خ/ ، أما حركة ما قبل الأخير فتتحول إلى كسرة ،

أي /ر- / /ر- / .

والتغيير كله : /ء-س/ /ت-خ/ /ر-ج- / /ء-س/ /ت-خ/ /ر-ج- .

فالأمر كله كما هو واضح قائم على المخالفة بين المصوتات ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير الدلالة من الإسناد إلى الفاعل إلى ما ينوب عنه ، وهو ما أحسَّ به ابن السراج وعبر عنه بالمخالفة ، وهذا هو منطق اللغة يستخدمها أصحابها للتعبير عن أغراضهم ويتصرفون في الأبنية والاشتقاق سدا لحاجاتهم الدلالية ، ولا شك في أن هذا قد حدث منذ المراحل الأولى لاستعمال اللغة . وتتضح هذه المخالفة أو المغايرة بين المصوتات أكثر عندما يكون ثاني الماضي ألفا نحو : دافع ، فالألف فيه – وهي قمة المقطع الأول – تتحول إلى واو مدية ، أي :

/د- / /د- / ، والفتحة التي هي قمة المقطع الثاني تتحول إلى كسرة ، أي :

/ف- / /ف- / .

والتغيير كله هو : /د- / /ف-ع- / /د- / /ف-ع- ، فانظر إلى المخالفة في كيفية تحول الألف وهي أخف الحركات لأنها لا علاج لها على اللسان إلى واو مدية وهي أثقل الحركات لأن فيها إعمال عضلتين .

ومثل ذلك إذا كانت الألف ثالثة زائدة نحو تقارب ، إذ تتحول قمة المقطع الأول إلى ضمة : /ت- / /ت- / ، والألف إلى واو مدية : /ق- / /ق- / .

وكذلك قمة المقطع ما قبل الأخير تتحول إلى كسرة : /ر- / /ر- / ،

والتغيير كله : /ت- / /ق- / /ر-ب- / /ت- / /ق- / /ر-ب- .

أما الأجوف الواوي ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى ياء مدية : /ق- / /ق- / . أي : /ق-ل- / /ق-ل- / .

الثاني : نطق حركة المقطع الأول بين الضم والكسر ، وهذا لا يظهر إلا في اللفظ ((ولا يظهر في الخط))^(١) ، وهذه الحركة وصفها الدكتور إبراهيم أنيس بأنها ياء المد الممالئة نحو الضم^(٢) ، وهذا النطق كثير في قيس وأكثر في بني أسد^(٣) .

الثالث : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى واو مدية : /ق- / /ق- / ، أي : /ق-ل- / /ق-ل- / . وهذا النطق يعزى إلى بني فقعس وبني دبير وبعض بني تميم وبني ضبة وحكيت عن هذيل .

أما الأجوف اليائي ففيه ثلاثة أوجه أيضا ، الأول : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى ياء مدية : /ب- / /ب- / ، أي : /ب-ع- / /ب-ع- / .

(١) شرح ابن عقيل : ٥٥/٢

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية : ٤٠

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٤٣٧ / ١

الثاني : نطق حركة المقطع الأول بالإشمام ، وهو لا يظهر إلا باللفظ كما تقدم .

الثالث : تغيير قمة المقطع الأول من ألف إلى واو مدية ، ففي باع نقول : بوع ، أي : /ب-ب- / /ب-ب- / ، والفعل /ب-ب-ع- / ←

وعند إسناد الأجوف إلى الضمير المتحرك تتحول حركة المقطع الأول في المبني للمعلوم إلى كسرة في المبني للمجهول لغرض دلالي هو الفرق بين الفعلين ، فنقول : سَقَتُ في سَقَتُ أي /س-ق-ت- / ← /س-ق-ت- / ، وهذا من باب المغايرة أيضا . وعلى العكس من هذا تتحول قمة المقطع الأول في المبني للمعلوم إلى ضمة عند بنائه للمجهول للغرض نفسه ، فنقول : خُفْتُ في خُفْتُ ، أي /خ-ف-ت- / ← /خ-ف-ت- / . أما الماضي المضعف فيجوز فيه الوجهان ، الأول تحويل قمة المقطع الأول إلى ضمة وهو الأفصح ، فنقول في رد : رُدَّ أي /ر-د-د- / ←

الثاني : تحويلها إلى كسرة أي رَدَّ : /ر-د-د- / ←

وفي الفعلين (اختار وانقاد) وجهان أيضا : الأول : تحويل الألف إلى واو مدية ، فنقول : اختور ، أي /ء-خ-ت- / ←

انقاد : انقود : /ء-ن-ق-د- / ←

الثاني : تحويل الألف إلى ياء مدية ، أي

اختار اختيار /ء-خ-ت- / ←

انقاد انقيد : /ء-ن-ق-د- / ←

أما الماضي الناقص ، وهو منته بفتحة طويلة (الألف) فعند بنائه للمجهول يضم أوله وينشطر^١ الألف إلى مكونيه (الكسرة والياء الاحتكاكية) ، أي :

دعا : /د-ع- / ←

ي-ي-

بنى : /ب-ن- / ←

ي-ي-

وبذلك نفسر الصلة بين الياء والألف ، ونوع هذه الياء وهي احتكاكية من غير شك ، كما تبدو ظاهرة المغايرة في أجلي صورها هنا ، عندما تغيرت المصوتات من فتحة إلى ضمة ، بل ظهرت فيها المصوتات بأنواعها الثلاثة (الضمة والكسرة والفتحة) .

٢. الفعل المضارع :

وقانون \مغايرة المصوتات أيضا يطبق على الفعل المضارع عند بنائه للمجهول ، فالفعل (يَضْرِبُ) عند بنائه للمجهول نقول : فيه : يَضْرِبُ ، أي :

/ي-ض-ر-ب- / ←

(١) الانشطار : هي الحالة التي يتحول فيها المصوت الطويل إلى مصوت قصير ونصف مصوت من جنسه . ينظر : أبحاث في أصوات العربية : ٨

والتخالف واضح بين الماضي والمضارع ، فحركة المقطع ما قبل الآخر في الماضي المبني للمجهول كسرة ، ولكنها فتحة في المضارع المبني للمجهول . أما المضارع الأجوف الواوي أو اليائي فعند بنائه للمجهول تتحول قمة المقطع الأول من الفتح إلى الضم ، وقمة المقطع ما قبل الآخر تتحول أيضا من واو مدية إلى ألف ، ففي الفعل يقول : يُقَال : /يَ-ق-ُ/ل- / /ي-ق-ل- /، ومثله الفعل يبيع : يُبَاع :

/ي-ب-ع- / /ي-ب-ع- / . وعن طريق التخالف أيضا نستطيع أن نفسر تحول الواو أو الياء المديتين إلى ألف في المضارع الناقص في نحو : يدعو ويرمي ، أي :

يدعو : /ي-د-ع- / /ي-د-ع- /
يرمي : /ي-ر-م- / /ي-ر-م- /

فالتخالف أو المغايرة في غاية الوضوح بين المصوتات ، فالفتحة تحولت إلى ضمة ، والواو المدية إلى ألف ، أي :

فتحة ضمة ←
واو مدية ألف ، وكذلك فتحة ضمة ←
ياء مدية ألف ←

وأنت ترى معي مما تقدم أن الصوامت ثابتة ، وهي التي تحمل المعنى الأصلي (الدلالة) الذي تدل عليه مجتمعة ، أما التغيير فحدث في المصوتات ، إذ هي التي تشخص المعنى وتبرزه في حال معينة ، وهي التي تستقل بتوجيه الدلالة حيث يريد المتكلم ، فهي التي حولت دلالة الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، وقد سمى د . فليش هذا التغيير : التحول الداخلي أو نظام تعاقب المصوتات^١ . وسماه غيره قانون المغايرة^٢ . وقد كان الخليل على درجة كبيرة من السداد عندما قال : ((إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))^٣ ، ومن دون شك فإن تفسير بعض الباحثين لذلك قاصر عندما قال : ((ومعنى (زوائد) الإشارة إلى كونها رموزا إضافية تلحق الكلم))^٤ بيد أن الرضي قد أوضحها غاية الإيضاح بقوله : ((هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها – أعني الحركات – فتتنظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتسق))^٥ . وبهذا التفسير – على ما أظن – نبتعد عن مشكل تغلب حركة على أخرى ، كتغلب الكسرة على الضمة في نحو (قُول) ثم (قيل) ، ولا سيما أن الصرفيين قد أكدوا ذلك من خلال أصولهم التي تقول : إن تغيير

(١) ينظر : العربية الفصحى : ٥٦

(٢) ينظر : في الأصوات اللغوية : ٢٥١

(٣) كتاب سيبويه : ٢٤١/٤

(٤) في البحث الصوتي عند العرب : ٥٠

(٥) شرح الشافية : ١١/١

الحركة أقلّ من تغيير الحرف ، واستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ، الأمر الذي دعاهم إلى أن يجتهدوا في التأويل : بين من يغلب حركة على حركة ، ومن يحذف الحركة ثم ينقل إلى مكانها ، ومنهم من يقبّل الحركة ، فضلاً عن أن الواو في (قُولُ) و (قَوْلُ) احتكاكية ثم تحولت إلى ياء مدية ، وهذه حركة طويلة في الدراسة الصوتية الحديثة ، كذلك الواو في (قُولُ) التي أصبحت (قَوْلُ) ، والياء في (بُيْعَ) التي أصبحت (بوع) ، كيف تحولت من احتكاكية تقع قاعدة في المقطع ويمكن أن تتبعها حركة إلى واو مدية (مصوت طويل) .

الخلاصة :

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول ما يأتي :

١. لا صحة لما نقله الباحثون أن اصطلاح (ما لم يسم فاعله) اصطلاح كوفي ، وهو عند البصريين اصطلاح البناء للمفعول أو المبني للمجهول ، إذ استعمله الفريقان على حد سواء .
٢. إن فكرة البناء للمجهول برمتها إنما تقوم على نظام تغيير الصوائت داخل المقاطع الصوتية ، أما الصوائت فهي الثابتة .
٣. تحمل الصوائت الدلالة المركزية العامة ، أما الصوائت فهي توجه هذه الدلالة .
٤. إن الكثير من هذا التغيير إنما يقوم على نظام المغايرة بين الصوائت وتخالفها كأن يكون انتقالاً من خفيف إلى ضده الثقيل مثلاً .
٥. فسرنا الصلة بين هذه الأصوات كالياء والواو والألف ، فضلاً عن نوعية الواو والياء اللتين سكّتا عنهما الصرفيون القدماء .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم .

١. أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩ م .
٢. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د. أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية ، نشر الرسائل الجامعية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
٣. الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
٤. الأصول في النحو ، لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
٥. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٨ هـ ، طبعت بالأفسيت ، بيروت ، نشر مطابع النصر الحديثة في الرياض .
٦. التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، فونولوجيا العربية ، د. سلمان حسن العاني ، ترجمة ياسر الملاح ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الميلاد ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٧. الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ، عبد الرسول سلمان إبراهيم ، رسالة ماجستير ، مطبوعة بالآلة الكاتبة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ١٩٨٦ م .
٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،

- الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٩م.
٩. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٠. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٩٣٩م.
١١. شرح المفصل لابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية .
١٢. الصرف ، د . حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١م .
١٣. العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ، د . هنري فليش ، تعريب د . عبد الصبور شاهين ، الطبعة الثانية ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م .
١٤. في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، د . غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٤م .
١٥. في البحث الصوتي عند العرب ، د . خليل إبراهيم العطية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣م .
١٦. قضايا صوتية في النحو العربي ، د . طارق عبد عون الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٣٨) ، سنة (١٩٨٧ م) .
١٧. كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
١٨. المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦م.
١٩. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
٢٠. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
٢١. المنهج الصوتي للبنية العربية ، د . عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
٢٢. المذهب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش ، د . صلاح مهدي الفرطوسي ، د . عبد الجليل عبيد ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل